مفهوم العدالة فى فلسفة مايكل ساندل

Concept of Justice In Michael Sandel's Philosophy

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

أ. عبده الضوى أحمد

باحث دكتوراة

CamScanner

المستخلص:

يعد هذا البحث دراسة حول مفهوم العدالة عند مايكل ساندل (١٩٥٢- ؟) احد اهم الفلاسفة المعاصرين والتى تناول من خلالها العديد من المفاهيم السياسية المختلفة والعديد من المشكلات الأخلاقية التى ارتبطت بالمشكلات الفلسفية الكبرى مثل المعضلة الاخلاقية ، المساواه ، الليبرالية، حيث تمثل قضية العدالة احد اهم الموضوعات والقضايا فى الفلسفة السياسية فى الوقت الحاضر ،فهل تتحقق العدالة بالعنف ؟ ام هل تتحق العدالة بأساليب غير عادلة؟ أسئلة كثيرة ربما تطال الانسان في وجوده وكينونته . .وكما يرى ساندل إن الشرط الوحيد لتحقق الحرية الفردية والجماعية هو بناء مجتمع مدنى ديمقراطى يقوم على أسس عادلة تستلزم وجود عدالة بين جميع أفراد هذا المجتمع ، كذلك يتناول ساندل مفهوم اولية العدالة ، بمعناها الأخلاقى ويعود الى فلسفة كانط والمفاهيم الاخلاقية المختلفة عنده ويستعرض مفهوم ليبرالية أخلاق الواجب ، وفلسفة رولز فى العدالة وينتقد نظرية رولز فى العدالة الى جانب انتقاداته لأخلاقيات المجتمع الأمريكى .

الكلمات الدالة العدالة ، ديفيد هيوم ، جون رولز ، مايكل ساندل ، العدالة القانونية ، العدالة الطبيعية، العدالة الاتفاقية ،الغايه او الغرض الأساسى، الجماعاتيه ، الحتمية المطلقة ، حجاب الجهل ، الوضع الأصلى ، العدالة التوزيعية ، ليبرالية أخلاق الواجب، العدالة كإنصاف ،

Concept of Justice In Michael Sandel's Philosophy

This the Research is a study on the concept of justice on Michael Sandel (1952 -?) One of the most important modern philosophers, which dealt with many different political concepts and many of the ethical problems associated with the major problems of philosophy, such as moral dilemma, equality, liberalism, as the The case of justice represents one of the most important topics and issues in political philosophy at the present time, Is justice be achieved by violence? Or Is justice achieved by unfair ways? Many questions may affect the rights in his presence and his being. . As Sandel saw The only requirement to achieve individual freedom and collective is to build a democratic civil society is based on the fair basis require justice among all members of this community, as well as dealing with Sandel concept of primary justice as sense of moral and return to the philosophy of Kant and different moral concepts to him and reviewed the concept of liberal ethics duty,

and the philosophy Rawls in justice and –critized Rawls theory of justice in addition to his criticism of the ethics of American society. Descriptors:-Justice - David Hume - John Rawls, Legal Justice ,Natural Justice, Conventional Justice, Telos , Communitarianism, Categorical Imperative, Veil of Ignorance, Original Position, Justice Distribution, Deontological Liberalism , Justice As A Fairness

CamScanner

تمهيد

لقد ظل التفكير الفلسفى عهوداً طويلة محدداً بالبحث عن الوحدة وعن الحق الأعلى وعن الحقيقة الكامنة فى الأشياء ، ظل دائماً يرد الكثرة إلى الوحدة ، باحثاً عن إمكانية معرفة هذا الوجود وهكذا فقد ظلت الفلسفة تحلل الأفكار وتعيد تركيبها ، وتبحث عن الحقيقة بصورة منطقية ، لتتحقق من وجودها ووجوب وجوده " (محمد فتحى التريكى الفلسفه الشريده ١٩٩٢ ص ٢٦).

وكلّما ظهر شعورٌ في المجتمع بضرورة إعادة بناء العلاقات القائمة بين البشر لا بدّ أن ينتعش النقاشُ حول المسائل الأخلاقية. والواقع أن من العبث الحديث عن إعادة بناء البنيان الاجتماعي دون التفكير في مراجعة المفاهيم الأخلاقية. ولهذا السبب يستيقظ هذا الاهتمامُ النشطُ بالمسائل الأخلاقية التى تمثل صلب التطور بالنسبة للمجتمع الإنسانى. عصر أمسى فيه العنف "ممنطقًا " و معقلنًا " ، وفي وقت أصبحت فيه لغة العنف هي السائدة بالمجتمعات البشرية ، نجد انفسنا مطالبين بالاستنارة المعرفية للإضفاء على الوجود معنى وإستراتيجية فاعلة من أجل العدالة ، و مع بروز مفهوم الدولة المدنية الحديثة والتضييق في الحريات والاستبداد، يبقى موضوع العدالة من الموضوعات الأساسية المطروحة أمام مفكرينا وفلاسفتنا وحركاتنا الاجتماعية والسياسية على حد سواء خاصة فى عالمنا العربى وفى دول ثورات الربيع العربى.

ويرى الناس في تحقيق العدل بشكل عام أعظم هدفٍ في الحياة الإنسانية ، ولهذا تحتل المقولات المتعلقة بالعدل والظلم مركز الصدارة في المناقشات السياسية الحديثة المتعلقة بالقانون والسياسة الاجتماعية، والتنظيم الاقتصادي، لذلك نلاحظ أن جميع المجتمعات الإنسانية دخلت في جدل كبير حول العدالة ومفاهيمها وسياقاتها، ولكنهم توزعوا متطلبات تحقيق العدالة ضمن مواثيقهم النظرية وبرامجهم العملية،

بحسب خصائص واحتياجات كل مجتمع(Irwin, - ٢٠٠٩ , p 43 Terence)

يعتبر مفهوم العدالة (Justice) من المفاهيم التى قلما لا يتطرق إليها مفكر او فيلسوف قديماً وحديثاً لما تمثله من أهمية كبرى فى حياة المجتمعات فمفهوم العدالة من المفاهيم ذات الثقل النسبى وهى إحدى أقدم مشكلات الفلسفة السياسية وتقديم تصور للعدالة كان أحد أقدم المشكلات حيث مر بتاريخ طويل بدءاً من أفلاطون Plato (٤٢٧/ 428 -348/347 ق.م) إلى أرسطو Aristotle (٣٨٤ -٣٢٢ ق.م) مرورا بتوما الأكوينى Thomas Aquinas (١٢٢٥ – ١٢٧٤) فى العصور الوسطى . أما فى العصور الحديثة فقد احتل مفهوم ىالعدالة مكاناً متميزاً ومؤثراً بصورة واضحة فى فلسفة كبار الفلاسفة والمفكرين فعلى سبيال المثال نجد الفيلسوف الانجليزى صاحب اللفياثان توماس هوبز Thomas Hobbes (١٥٨٨ – ١٦٧٩) وجون لوك John Lock (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وديفيد هيوم David Hume (١٧١١ – ١٧٧٦) والانجليزى جون ستيوارت مل John Stuart Mill (١٨٠٦ – ١٨٧٣) وكارل ماركس Karl Marx (١٨١٨ - ١٨٨٣) والكثير والكثير من المفكرين والفلاسفة الذين كان لهم اسهمامات واضحة تجاه تعريف مفهوم العدالة ، ونجد فى القرن العشرين اشتغال فلاسفة الأخلاق والسياسة بصورة واضحة بمفهوم العدالة فنجد مثلاً الفيلسوف الأمريكى الأشهر جون رولز John Rawls(١٩٢١ - ٢٠٠٢)، فريدريك هايك Friedrich Hayek (١٨٨٩-١٩٩٢) وروبرت نوزيك Robert Nozick(١٩٣٨ - ٢٠٠٢) ورونالد دوركين Ronald Dworkin (١٩٣١– ٢٠١٣) وول كيميلكا Will Kymlicka (1962 -٩٩) ومايكل والتزر Michael Walzer's (1935 - ٩٩)، امارتيا سن (Amartya Sen (١٩٣٣-٩٩)وفيلسوفنا مايكل ساندل (Michael Sandel) (١٩٥٤-٩٩)

مفهوم العدالة عند ساندل

يمثل ساندل واحدا من أشهر الفلاسفة السياسيين المعاصرين فى الولايات المتحدة الأمريكية وواحداً من أصحاب الاتجاه الجماعاتى(Communitarianism)، واحد اهم الفلاسفة المعاصرين الذين افاضوا فى موضوع العدالة من كافة الجوانب سواءً فى مؤلفاته المتعددة او فى مقالاته أو فى حلقاته التلفزيونية العديده حول مشكلة العدالة ، حيث تمثل قضية العدالة أحد أهم الموضوعات والقضايا فى الفلسفة السياسية فى الوقت الحاضر ،فهل تتحقق العدالة بالعنف ؟ أم هل تتحق العدالة بأساليب غير عادلة؟ اسئلة كثيرة ربما تطال الانسان في وجوده وكينونته . .وكما يرى ساندل إن الشرط الوحيد لتحقق الحرية الفردية والجماعية هو بناء مجتمع مدنى ديمقراطى يقوم على أسس عادلة تستلزم وجود عدالة بين جميع أفراد هذا المجتمع .

تظهر قضية العدالة بين قضايا الفكر السياسى ، الأكثر أهمية وتاثيراً فى الحضارة البشرية ، واطولها قامة وشموخ رأس واعمقها جذوراً فى الطبيعة البشرية لا يزاحمها فى مضمار هذه الاعتبارات ، ربما ، سوى القوة (ملحم قربان 1992 ص ٩).

اصبحت العدالة الدولية فى الآونة الأخيرة موضوعاً خطيراً وهاماً داخل الفلسفة السياسية، وبالطبع اجرى الفلاسفة مناقشات طويلة لبعض الجوانب الأخلاقية فى السياسة الدولية . حيث كانت أخلاق الحروب والعلاقات الدولية هى محور المناقشات السياسية ، ولكن إبان العقود الثلاثة الأخيرة بُذلت جهود عديدة لتطوير التحليلات الأخلاقية فى السياسة الدولية استناداً إلى المخاوف التقليدية لمفهوم العدالة . إن موضوعات مثل الحقوق ، الدستورية ، التسامح، وربما الأهم فى ذلك موضوع توزيع الموارد (الشحيحة) حيث اصبحت هذه المناقشات فى مقدمة المناقشات الأخلاقية على المستوى الدولى ، حيث بدا واضحاً اهتمام الفلاسفة بمشروع تمديد التحليلات المتعلقة بهذا الموضوع على الساحة

الدولية(Stanford Encyclopedia Of Philosophy (www.StanfordEncyclopedia.com) .

ومن بين الأفكار والمشكلات الثابتة التى تبرز طبيعة العدالة (اعنى الخير العام) – وهى مسألة أصبحت عميقة ، وأكثر إرباكاً وحيرة عن طريق الإجابات المتناقضة التى تقدمها قوانين ، وأنظمة الحكم السياسية المتنوعة ، سواء أكانت هذه القوانين إنسانية أم إلهية . إن مسألة العدالة لها الأسبقية ، لأن العدالة ، أو القانون تُظهر المعيار الأسمى للحكم على ما ينبغى فعله ، أى ما هى الطريقة الصحيحة للحياة بالنسبة للأفراد والعائلات والمجتمعات السياسية(- ليو شتراوس ، جوزيف دى كروبسى ،٢٠٠٥ ص ٦٢٩-٦٣٠).

فأصبحت هذه المشكلة الأخلاقية بعناصرها الاستفهامية والاستنكارية ، نقطة انطلاق للأديان والفلسفات والإيديولوجيات التي ظهرت فيما بعد في مختلف الحضارات وحاولت الخوض في ماهية العدالة وغايتها وأساليب تحقيقها عملياً. وبالرغم من أن الناس على العموم ظلوا يقرون في كل عصر بأنهم لم يفلحوا في تحقيق العدالةٍ بعد، إلا ان التاريخ البشري يمكن النظر إليه بوصفه تاريخ مقاومة الظلم، وتاريخ الصراعات الدامية من أجل فرض معيار موحد للعدالة، إذ ظل الإنسان ينشد العدالة في كل زمان، مستخدماً في ذلك كل وسائله، ومنها أبسط ألفاظه وأعمق أفكاره على حد سواء. لكن هذا المعيار ظل منيعاً علىٰ التحديد او الاتفاق.(Colin Farrelly -2004 pp 101-103).

• وينظر إلى العدالة من منظورات فلسفية واجتماعية مختلفة. فهناك العدالة القائمة على فكرة (الحق) Right، وهناك العدالة القائمة على فكرة (الخير) Good). وإذا كان تحقيق مفهوم (إعطاء كل ذي حق حقه) يقوم على فكرة إن استحقاق الإنسان لحقه يعود لمجرد كونه إنساناً، سميت عندها العدالة بـ (العدالة الطبيعية) Justice Natural. أما اذا كان استحقاق الإنسان لحقه يقوم على قاعدة عامة يقبلها مجتمعه،

سميت عندها العدالة بـ (العدالة الاتفاقية) Conventional Justice . واذا كان هذا الحق يستند إلى قاعدة تجعل من ينتهكها مسؤولاً من فعله امام سلطة عمومية، سميت عندها بـ (العدالة القانونية) MJ (Legal Justice (Lerner 1972- p1-19..) لذا وكما يذهب ساندل يجب وفى مواجهة تلك القلاقل والأسئلة يجب على الكثير من الناس الذين يمسكون زمام الأمور فى الحكومة يجب ان يكونوا محايدين فى الجدل بين الفضيلة والرزيلة ، يجب أن نحاول ان نغرس الاتجاهات الحسنة والا نشجع الاتجاهات السيئة ...نجد انفسنا مشدودين فى اتجاهين ، عندما نجد الناس يحصلون على اشياء لا يستحقونها ، والطمع الذى يستند إلى البؤس الإنسانى ، يجب ان يعاقب لا ان يكافئ (Michael Sandel, 2009, p 8)

لكن ما العدالة ؟ يختلق الجواب من مدرسة فكرية إلى مدرسة اخرى ومن مفكر إلى اخر فى المدرسة ذاتها ، كما يتضح من الحوار حول العدل فى جمهورية افلاطون . ويبدو ان الذين يشغلون المناصب العليا ممن يفترض فيهم إقامة العدل ، تساورهم الشكوك فى طبيعة مهمتهم ، ويقال ان القاضى Learned Hand بعد ان اوصل Holmes إلى المحكمة العليا طالبه بإقامة العدل . فاجابه هولمز (ليس هذا عملى ، عملى ان العب حسب قوانين اللعبة) وجاء فى كتاب W.N.Seymour (لماذا يخفق العدل) " إن المحاكم لا تقيم العدل ولا تطبق الحكم تطبيقاً عادلاً " وعلى الرغم من هذا يتفق جميع المهتمين بالعدل على وجود الحاجة إليه وإن اختلفوا فى تحديد عناصره ، وفى طريقة تحقيقه على الأرض (مجيد خدورى، ١٩٩٨، ص ١٤) .

ويبدو أن المجتمعات التي تتمكن من صياغة العلاقة على نحو دقيق بين الحرية والعدالة، هي المجتمعات التي تنعم بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي، أما المجتمعات التي لا تتمكن لأسباب ذاتية أو موضوعية من صياغة العلاقة بين الحرية والعدالة على نحو إيجابي، فهي مجتمعات تعاني من صعوبات كبرى في تكوينها الاجتماعي والعام (Galston, William 1980 , p 23) .

العدالة لغةً تعنى الاستقامة وفلسفياً هى إحدى الفضائل الأربعة الكبرى التى سلم بها الفلاسفة من قديم وهى (الحكمة والشجاعة والفضيلة والعدالة) ، وهى صفة للأشياء يراد بها المطابقة للحق الطبيعى والوضعى ،كما أن العادل من يحترم حقوق غيره، ولا يخضع لميل او هوى ولا يجور فى حكمه على أحد (ابراهيم مدكور، ١٩٨٣ ، ص ١١٧) ، والعدالة مرادفة للعدل باعتباره مصدراً ، وهو الاعتدال ، والاستقامة ، والميل إلى الحق وهو الأمر المتوسط بين طرفى الإفراط والتفريط ، وللعدالة باعتبارها فضيلة جانبان ، أحدهما فردى ، والآخر احتماعى ، فإذا نظرت اليها من جانبها الفردى دلت على هيئة راسخة فى النفس تصدر عنها الأفعال المطابقة للحق ، وجوهرها الاعتدال والتوازن ، والامتناع عن القبيح والبعد عن الإخلال بالواجب .وإذا نظرت إليها من جانبها الاجتماعى دلت على احترام حقوق الآخرين ، وعلى إعطاء كل ذى حق حقه (- جميل صليبا- المعجم الفلسفى ، ١٩٧١- ص ٥٧-٥٨) .

تعنى العدالة فى استعمالها الاعتيادى ، معاملة الأفراد من دون تحيز وإعطاءهم حقهم كما تقرره القواعد والمبادئ العامة.(- تونى بينيت ، لورانس غروسبيرج ، ميجان موريس ، ٢٠١٠) كذلك فالبعض ينظر إلى العدالة على أنها هى المبدأ التنظيمى الاجتماعى لمجتمع ما وتختص بتشكيل المؤسسات التى يقع على عاتقها توزيع الفرص فى الحياة .(ماير توماس ، أودورفون هولت، ٢٠١٠،):

العدالة هي من أهم الفضائل والسلوك الانساني ومعيار لتقييم الأفراد والمجتمعات على حد سواء وهى إلى جانب ذلك معيار للقانون فمنذ العصور الوسطى أصبحت العدالة هي الكلمة المتوارثة عن فكرة العدالة عند الإغريق والرومان أن العدل أساس الملك هو مبدأ فلسفي عندهم ولفلسفة الدولة وإن كان واجب المتمثل في تحقيق العدالة يقابله على الجانب المقابل حق المحكومين في مقاومة الظلم.

والعدل يتضمن وسيلة وغاية الوسيلة هى المعاملة بالقسط ، والغاية هى التعرف على مصالح الأفراد وتطلعاتهم فى محاولة لتحقيقها وإشباعها فى ضوء الإمكانات المتاحة أملاً فى إنجاز الانسجام وتحقيق التكافؤ فيما بينها جميعاً، ويبدو أن ذلك ينقلنا إلى مفهوم أخر غير مفهوم العدل وهو العدالة فإن كان العدل هو إقامة الحد وتنفيذ العقوبة ، فإن العدالة هى مراعاة الواقع الاجتماعى الذى أفرز مثل هذه الجريمة (عبدالرحمن خليفه، ١٩٩٩، ص ١٩)

العدل السياسى الذى غالباً ما يعد هدف الدولة الرئيسى ، هو العدل وفق إرادة الحاكم . وحين فرق أرسطو بين عدد من أشكال العدل الضيقة والواسعة ، رأى أن العدل السياسى(Political Justice) هو العدل الأوسع مجالاً ، وأن ميزانه يعود إلى الدولة التى تقرر ما العدل وما الجور . قد تكون إرادة الحاكم عادلة أو لا تكون ، تبعاً لقوانين الدولة التى قد تتضمن بعض عناصر العدل الفقهية والأخلاقية والاجتماعية ، ، أو تؤكد فقط مصلحة خاصة شخصية أو غير شخصيه . ولما كان العدل السياسى يوزن بقوانين الدولة وجب على الحاكم أن يحدد حجم عناصر العدل التى يجب أن تتضمنها قوانين الدولة ، ويمكن للدولة لكى تحافظ على بقائها أن تقدم بعض التنازلات (مجيد خدورى، ١٩٩٨ ، ص ٢٩).

هذه المعضلة تشير إلى أحد أعظم الأسئلة فى الفلسفة السياسية ، هل على المجتمع العادل أن يبحث عن ترقية الفضيلة لمواطنيه ، أم هل على المجتمع أن يكون حيادياً نحو المفاهيم المتنفسة للفضيلة ؟ وهل بذلك يكون المواطنون أحراراً فى أن يختاروا بأنفسهم أفضل طريقة ليحيوا؟ وطبقاً لما أورده ساندل يقسم الفكر السياسى إلى قديم وحديث .(2009, Michael Sandel , p 9)

ما هى العدالة ؟ تبدو الإجابة لدى أفلاطون من خلال جواب السوفسطائى تراسيماخوس : إنها مصلحة الأقوى أما جلوكون فيرى أنها عقد بين الأطراف بعد أن أدركوا الشر ، فالعدالة هى الحل الوسط بين الخير

الأكبر والشر الأكبر(جان جاك شوفالييه، ١٩٩٨ ، ص ٣٩).وان الحكومات المختلفة سواء أكانت ديمقراطية ، أو أرستقراطية ، أو أتوقراطية تسن القوانين وفقاً لمصالحها ، وتستخدم هذه القوانين لخدمة مصالحها إن هذه الحكومات تقدم لشعبها ما تسميه بالعدالة ، وتعاقب كل من يتجاوز حدود هذه العدالة ، أو ينتهك حرمتها ، وهذه العدالة تظهر واضحة في الحكومة الأتوقراطية « المستبدة » التي تستولي على السلطة بالغش والخداع والقوة .فبعد ان يغتصب الحاكم المستبد أموال الشعب يحيله إلى عبيد ، وبدل أن نسميه لصاً ومختلساً ونصاباً نسميه سعيداً ويباركه الجميع « والكلام هنا لافلاطون » ولا يجرؤ احد على لومه ، أو انتقاده بسبب الخوف من بطشه. بينما يرى مايكل ساندل أن النظرة الجماعاتيه هى إسم آخر لنظرية سيادة الأغلبية أى هى فكره تفيد أن الحقوق ينبغى أن تقوم على القيم السائده فى أى جماعة معينة ، والسؤال الجوهرى عند ساندل يتعلق بمعرفة ما إذا كان الحق أولى على الخير(مايكل ساندل ، ٢٠٠٩، ص ٣٨) ..

بينما يذهب ساندل إلى منحى آخر حيث يذهب إلى أنه من وجهة نظر الأسس الأخلاقية ، يمكن رد أولية العدالة إلى ما يلى : قيمة القانون الأخلاقى لا تتمثل فى كونه يسعى إلى تحقيق بعض الأهداف والغايات التى يفترض انها خيرة ، وإنما فى كونه غاية فى حد ذاته ، لها الأولوية على ما سواها من الغايات التى هو الضابط لها.(مايكل ساندل ، ٢٠٠٩، ص ٢١) . وهكذا فإن المجتمع الذى يؤدى كل فرد فيه إسهاماً لخير الجميع فيما يتوافق مع ما يمتلكه من قدرات ومهارات أساسية ، هو مجتمع يكشف عما يمكن تسميته بالعدالة الخارجية External Justice. ومن الواضح ان هذه الحالة تستند ، بالنسبة لأفلاطون إلى مبدا Meritocratic Principle اى ان يكون كل شخص معين لتلك المهام التى يعد ، كما قال سقراط الأنسب لها ذهنياً يجب على العمال أن يقوموا بتنفيذ المهارات المخصصة لمهنهم كما يجب على المساعدين أن يحسنوا من أداء دورهم

كمحاربين ، اما الفلاسفة الحارسون الحقيقيون فعليهم أن يكونوا حكاماً صالحين.(Steven M..Delue,1987, p 83) .

إن فكره ارسطو الرئيسية هي إن الإنسان كائن متغير ومتطور، بالتجربة، وبالتالي القوة التي تأمره متغيرة، فكما تتشابه بذور النبات عندما تزرع ولكن إحداها تنمو لتصبح حقل قمح والأخرى شجره بلوط، فكذلك الإنسان لديه احتمالات كامنة ليتطور ضمن بيئة معينة وتحت رعايه خاصة، من هنا لا يمكن افتراض ان الأفكار والأشياء يجب أن تنتهي كلها في خير واحد ومفهوم واحد للعداله من نشاب القوس إلى فن الحكم، حيث إن كل شيء له خيره الخاص، وكل إنسان يناضل من اجل خيره الخاص وكل منهم ينتهي إلى مكان مختلف، ولكن التجربة تلو الاخرى والممارسة بعد الممارسة والعيش المشترك يؤدي بنا إلى تطور فكري نتمكن من خلاله من تطوير عادات وتقاليد او من صياغة منظومات سياسية وأخلاقية يمكن أن يقال عنها انها عادلة، إننا لا ندرس الأخلاق لنعرف ما هو الصالح واين هي العدالة، إننا ندرس الأخلاق لنكون صالحين وعادلين، وإلا لا معنى لجهودنا.

يوضح أرسطو أن العدل هو إعطاء الناس ما يستحقونه ، ولكن يجب أن نحدد من يستحق هذا ويجب أن نحدد ما هى الفضائل التى تستحق الشرف والصواب ، ويتمسك ارسطو باننا لا نستطيع ان نتصور ان الدستور العادل يكون انعكاس اولى على الطريقة الأكثر رغبة فى الحياه . وبالنسبة لهذا لا يمكن أن يكون القانون حيادياً بالنسبة لقضايا الحياة الصالحة (Michael Sandel, 2008, p 9).

وتقوم الفكرة الرئيسية لنظرية العدالة عند ارسطو على انه " عند التفكير بالعدالة والحقوق يتحتم علينا التفكير بالغاية والهدف من الأعراف والممارسات الاجتماعية ، من هنا تتطلب العدالة منح الأشياء المناسبة للأشخاص المناسبين " وهنا وكما يذهب ساندل فإنه بناءً على ذلك يبرز السؤال التالى على الفور وفى أية مناقشات حول العدالة ، مناسبون بأى

معنى ؟ . يقول ارسطو : أن علينا الإجابة عن هذا السؤال من خلال النظر إلى الغاية المميزة والطبيعة الجوهرية أو الغرض من الشئ (Telos) ...(Michael Sandel, 2008, p ١٨٧-١٨٨).

ما هو الغرض من السياسة ؟ وكيف يساعدنا هذا على تحديد من يجب أن يحكم ، يجيب أرسطو على هذا السؤال بقوله "إن السياسة ترتبط بتكوين الشخصية ، تكوين الشخصية الجيده ، ترتبط بتهذيب فضائل المواطنين ، بالحياة الصالحة ويقول لنا فى الجزء الثالث من كتاب السياسة " إن غاية الدولة وغاية المجتمع السياسى لا تقتصر على التبادل التجارى أو الأمن ، وإنما هى تحقيق الحياة الصالحة ، هذه هى غاية السياسة عند ارسطو.(Michael Sandel, 2009, ,P187) .

إن العدالة أيضا حسب "ارسطو" تتأسس على مبدأ الإنصاف ، أي إنها تتخذ طابعاً منصفاً بين الناس بغض النظر عن المساواة القائمة التى يرسمها القانون أثناء الأحكام القانونية، بحيث أن القرار العادل ينبغي أن يكون منصفاً يعطي لكل ذي حق حقه ، والإنصاف هنا هو وجه آخر للعدالة.

ما يمكن استنتاجه من خلال نموذج أفلاطون وأرسطو هو أهمية العقل النظري في تحديد الممارسة سواء عند أفلاطون في تصوره للعدالة من منظور رؤيته للخلاص أو عند أرسطو في تصوره للحياة السعيدة فالحكيم الذي يكرس حياته للتأمل كان يُخص بالتقدير والاحترام وينظر إليه كنموذج لأنه يمثل الطريق إلى تحقيق العدالة وتكريس الحق.

ومن بين الطرق فى ربط العدالة بتصورات الخير ، تلك التى تذهب إلى أن مبادئ العدالة تستمد قوتها الأخلاقية من قيم مشتركة أو سائدة فى جماعة أو تقليد معين . هذه الطريقة فى ربط العدالة بالخير هى (جماعاتية) من حيث كون قيم الجماعة تحدد ما يعتبر عدلاً أو غير عدل ، فى سياق هذه النظرة يبقى الاعتراف بحق ما مرهوناً بالبرهنة على أنه مندرج فى سياق ما تتفق عليه تقليد أو جماعة ما . قد يحصل بطبيعة

الحال خلاف حول الحقوق التى يحملها هذا الاتفاق ، بحيث يمكن لنقاد اجتماعيين ومصلحين سياسيين أن يفسروا التقاليد بطرق تطعن فى الممارسات السائدة . غير أن مثل هذه الحجج تتخذ دائماً شكل إعادة الجماعة إلى ذاتها أو الدعوة إلى المُثل المتضمنة فى المشروع المشترك الذى لم يتحقق (مايكل ساندل ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٢) .

إذا كان مفهوم العدالة صفة لما هو عادل بحيث يحتوي معاني متعددة كالفضيلة الأخلاقية و التصرف وفق القوانين و التشريعات ، مما يجعل العدالة ترتبط بالمؤسسات القانونية و التشريعية التي تنظم العلاقات بين الأفراد كما يرتبط بالقيم الأخلاقية، فإن مفهوم الحق متعدد الدلالات حسب المجال الذي يستخدم فيه، ففي المجال المعرفي المنطقي يفيد الحق الحقيقة و اليقين و الاستدلال السليم أما في المجال الأخلاقي فإنه يفيد العدل و المساواة و الإنصاف مما يجعل مفهوم الحق والعدالة متداخلين وينفتحان و يتقاطعان مع مفاهيم اخرى.(Michael Sandel, 2009, P22,).مما يثير مجموعة من الإشكاليات منها:

- هل يتأسس الحق على ما هو طبيعي أم على ما هو قانوني؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين الحق و العدالة؟ أيهما يتأسس على الآخر؟
- هل يمكن وجود الحق خارج القوانين و التشريعات؟
- إذا كانت العدالة هي تحقيق للمساواة و الإنصاف فهل تستطيع أن تنصف جميع الأفراد داخل المجتمع؟
- هل العدالة فطرية وذات جذور في طبيعة الإنسان؟ أم إنها مكتسب حضاري ناتج عن المجتمع ؟ أي عن التعاقد الضمني بين الأفراد بهدف تنظيم التعايش الاجتماعي ؟.

- -وإذا كانت العدالة هي تجسيد للقواعد القانونية والمعايير الأخلاقية بما هي" قيمة أخلاقية يتحدد بموجب هذه القواعد والمعايير، حيث لا يمكن الحديث عنه بمعزل عن أشكال تجسيداته داخل الدولة، فما هي علاقة الحق بالعدالة ؟ وهل يكفي القانون لضمان الحق والعدالة ؟.

إن مسائل العدالة لا تطرح نفسها على السياسة العامة للبلاد فقط ولكن أيضاً على الحياة اليومية للبشر المعنيين بها، وإن هناك علاقة وثيقة بين العدالة والأخلاق، وإن البتّ ببعض مسائل العدالة يتطلب نوعاً من المقاربة السياسية بالضرورة.(Michael Sandel, 2009).

من الشخصيات التى تأثر بهامايكل ساندل فى كتاباته خاصة فى كتابه الليبرالية وحدود العدالة حيث ناقش العدالة والأخلاق بمفهوم انتقد فيه بشدة الفلسفة النفعية والمفاهيم النفعية التى أشار اليها هيوم. وديفيد هيوم (D. Hume 1776-1711) معروف جيداً بأنه فيلسوف شاك، ومعروف بأنه ناقد حاد ومتطرف للعقل البشرى . الواقع أنه يقال "أحياناً" إن فلسفة هيوم سددت ضربة قاضية للحق الطبيعى ، واستبعدت إمكان وجود أحكام عقلية عن " القيمة" ولذلك تُتمثل نظرية هيوم بأنها تحدٍ لوجود الفلسفة السياسية ذاتها ، وهو ما يجب على المرء أن يواجهه . بيد أننا نواجه مفارقه ، فقد كان هيوم نفسه مؤلف نظرية سياسية شاملة ، تزعم أن تقول الحقيقة عن موضوعات مثل قوانين الطبيعة ، والعدالة ، والالتزام بالطاعة المدنية والنوع الأفضل من الحكومة.(ليو شتراوس ، جوزيف دى كروبسى ، ص ١٠٣).

وإذا كان ديفيد هيوم ذهب إلى هذه الوجهة من النظر وهى الوجهة النفعية إلا أن ساندل يتحذ رأياً مناقضاً لذلك الراى ويذهب إلى انه" لا يمكن الاعتماد على النظرة النفعية ، إذاً لأنها من غير الممكن أن تضمن بمجرد أساس تجريبى (Empirical) نفعياً كان أو غير ذلك ، الأولوية المطلقة للعدالة وقدسية الحقوق الفردية، ذلك أن مبدأ يفترض الإنطلاق من رغبات وميول ما ، لا يمكنه أن يكون أقل شرطيه من الرغبات

ذاتها ، غير ان رغباتنا وسبل تلبيتها تتنوع من حالة إلى اخرى ، من فرد إلى اخر ولدى الفرد ذاته مع مرور الزمن : وعليه (جميع المبادئ العملية التى تفترض موضوعاً مادياً لملكة الرغبة كقاعدة محددة للإرادة هى كلها من دون استثناء ، تجريبية لا يمكنها أن تزودنا بقوانين عملية وحيث يكون مبدأ المنفعة هو المحدد بما فى ذلك " المنفعة باوسع معانيها، لا بد أن توجد من حيث المبدأ ، حالات يتغلب فيها الصالح العام على العدالة عوض أن يضمنها.(مايكل ساندل، مرجع سابق ، ص ٤٠ - ٤١) .

وربما هذا ما انتقده ساندل حيث رأى أن " المذهب النفعى يزعم هنا انه يقدم علم المبادئ الأخلاقية اعتماداً على القياس الكمى او الإجمالى .اى يزن التفضيلات بدون حكمهم ، اى تفضيلات كل شخص على حد سواء".(- Michael Sandel ,2009, p41) إن الأهمية القاهرة التى تكتسبها العدالة والحقوق تجعلها " اكثر إطلاقاً وإلزاماً " من المزاعم الأخرى . غير أن هذه الأهمية تكمن أولاً وقبل كل شئ ، فى المنفعة الاجتماعية التى توفرها هذه العدالة وهذه الحقوق التى تشكل هذه المنفعة علة وجودها، يقول جون ستيوارت مل " كل فعل إنما يستهدف غاية ما ويبدو من الطبيعى أن تستمد جَميع قواعد الفعل خاصيتها ومظهرها من الغايات التى تنشدها " بالنسبة إلى النظرة النفعية ، مبادئ العدالة مثلها مثل باقى المبادئ الأخلاقية ، تستمد خاصيتها ومظهرها من سعيها لتحقيق غاية السعادة لأن المسائل المتصلة بالغايات..إنما هى مسائل متعلقة بما هو مرغوب فيه " والسعادة امر مرغْوب فيه ، إنها فى الواقع الأمر الوحيد المرغوب فيه، كغاية لأن البشر يرغبونها فعلاً " فمن هذا الجانب يتضح الأساس الغائى والأساس السيكولوجى للنزعة الليبرالية لدى جون ستيوارت مل.(مايكل ساندل ، ص ٤٠) .

ربما نجد أن ساندل هنا يذهب إلى رفض تلك النظرة النفعية والتى مثلها (مل) من ان الأولوية المطلقة تأتى للعدالة حيث " لا يمكن الاعتماد على النظرة النفعية ، لأنها من غير الممكن أن تتضمن ، بمجرد أساس تجريبى نفعياً كان او غير ذلك ،الأولوية المطلقة للعدالة وقدسية

الحقوق الفردية، ذلك أن أى مبدأ " يفترض الانطلاق من رغبات وميول ما ، لا يمكنه أن يكون أقل شرطية من الرغبات ذاتها.(مايكل ساندل ، ص ٤١).

ووفقما ذهب ساندل إلى أنه هناك اعتراضان مختلفان على مبدأ النفعية ، أحدهما يتعلق بما إذا كانت النفعية تحترم بدرجة كافية حقوق الأفراد أو حقوق الأقلية والاعتراض الاخر يتعلق بالفكرة كلها لتجميع المنافع أو التفضيلات أو القيم ...حيث يرفض ساندل فكرة التسليم بتماثل القيم وقابلية القيم للقياس وتحويل كل الاعتبارات الأخلاقية الى مال وعلى نفس المنوال نجد كانط يذهب إلى أن الفعل يجب ألا ينطلق من نظرة نفعية أو مصلحة شخصية إن الأفعال الإنسانية لا تكون خيراً لأنها صدرت عن ميل مباشر ، أو دفعت إليها رغبة في)تحقيق مصلحة شخصية ، بل تكون خيراً لأنها صدرت من أجل الواجب".(توفيق الطويل ، ١٩٧٦، ص ٣)". إن الأفعال المطابقة للواجب هي الأخلاق الصحيحة ، وعكس ذلك إذا كان الفعل نتيجة لمصلحة أو فائدة فهو عمل لا يمت إلى الواجب الأخلاقي بصلة يأتي كانط بمثال لفكرة الواجب المنزهة عن المنفعة الشخصية ، والتي لا تنبثق من الواجب الأخلاقي .. فيرى أنه من المفترض أن التاجر لا يرفع من السعر على الإنسان غير المجرب أو الطفل الذي لا يعرف الأسعار ، ويحافظ على سعر ثابت للجميع ، فالإنسان هنا يعامل بأمانة .. لكن هذا لا يكفي على الإطلاق إذا كان التاجر قد صدر في مسلكه هذا على أن مصلحته قد اقتضت ذلك ، وليس عن إيمان" بالواجب "وبمبادىء الأمانة ، فإن مثل هذا العمل لا ينبع من ذات التاجر بل من مصلحته .. إنما الفعل الأخلاقي هو الذي ينبع من " الواجب " الذي يشعر به.(كانط ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٥) .

ويرى ساندل أن كانط يحاول أن يقدم تفسيراً مختلفاً عن سبب وجود واجب أخلاقى مطلق لدينا ، وذلك لاحترام كرامة الإنسان وعدم استغلالهم كوسيله لتحقيق غاية حتى ولو كانت نبيله ، ترتكز جدلية كانط في كتاب "اسس ميتافيزيقا الأخلاق" على ثلاثة مفاهيم محورية وهي: العقل والإرادة والواجب، وقد ربط كانط بين هذه المفاهيم الثلاثة

بطريقة محددة للغاية، وتنقل من مفهوم إلى آخر بشكل منطقي حتى يشكل السياق العام لفلسفته الأخلاقية. ويبدأ كانط بالإرادة، فالإرادة - وخصوصاً الإرادة الصالحة- شيء مطلوب في أي مفهوم عن المبادئ الأخلاقية، وهذا ما يؤكده كانط في أول جزء من مؤلفه، فيقول: من بين الأمور التى لا يمكن تصورها فى هذا العالم أو خارجه لا يوجد شئ يمكن عده خيراً على وجه الإطلاق ودون قيد إلا شئ واحد هو الإرادة الخيرة ، فالفهم والذكاء وملكة الحكم وما سواها من مواهب العقل ، أياً كان الاسم الذى تتسمى به أو الشجاعة والتصميم والإصرار على الهدف بوصفها من خصائص المزاج هى كلها بلا ريب خصائص خيرة بأن يطمح إليها الإنسان ، غير أن هذه الهبات الطبيعية قد تكون سيئة بالغة السوء والضرر إذا لم تكن الإرادة التى عليها أن تستخدمها والتى يطلق عليها أخص خواصها من أجل هذا السبب اسم الطبع ، أو الخلق إرادة خيرة .(كانط ، ١٩٦٣، ص ١٧).

إنقسمت المدارس الفلسفية بشأن العدالة بين فكر استند إلى هيوم وطوّره بنتام، وهو يتعامل مع العدالة من منطلق ما يأتي بالسعادة لأكبر عدد من البشر، وبالتالي اعتمادها على فكرة المنفعة، في مقابل كانْط الذي يرى أن فكرة المنفعة أو السعي لتحقيق السعادة لا تصلح لتأسيس الأخلاق، وبالتالي العدالة.

ونجد أن كانط يرفض مبدأ النفعية ويعتقد أن كل شخص وجميع الكائنات البشرية تملك مستوى من الكرامة تتطلب احترام الناس لها ، ويرى أن سبب قدسية الفرد أو تمتعه بحقوق أساسية لا ينشأ من فكرة أننا نمتلك أنفسنا وإنما من فكرة أننا جميعاً كائنات عاقلة وهذا يعنى أننا مؤهلون كبشر للتفكير بشكل منطقى ، ويرى أيضاً أننا ككائنات مستقلة بذاتها مما يعنى أننا مؤهلون للتصرف والاختيار بحرية ، هذه الأهلية للتفكير المنطقى والحرية ليست الأهلية الوحيدة التى نمتلكها ، فنحن أيضاً مؤهلون للألم والسرور للمعاناة والرضا ويعترف كانط بأن النفعيين قد أصابوا جزءاً من الحقيقة عندما قالوا أننا نسعى لتجنب الألم

ونحب المتعة والسرور ، لا ينكر كانط هذا ولكن ما ينكره فعلاً هو ادعاء بنتام بأن الألم والمتعة هما السيدان المطلقان اللذان يتحكمان بحياتنا (Michael Sandel, 2009 , p 52).

على عكس أرسطو وبنتام ومل ، كتب كانط انه ليس هناك عمل أساسى للنظرية السياسية ، ولكن فقط بعض الموضوعات ، وحتى الآن فإن حساب الأخلاق والحرية تبرز من الكتابات الأخلاقية التى تحمل الاستنتاجات القوية للعدالة . وعلى الرغم من أن كانط لم يجد حلاً لهذه الاستنتاجات بالتفصيل نجد أن النظرية السياسية التى يفضلها ترفض النفعية لمصلحة نظرية العدالة التى تستند على العقد الاجتماعى (Michael Sandel, 2009 , p 138).

إن الفلاسفة السياسيين المحدثين من كانط فى القرن الثامن عشر إلى رولز فى القرن العشرين ، يتجادلون فى أن مبادئ العدل التى تحدد حقوقنا لا يجب أن تستند على اى مفهوم خاص للفضيلة أو الطريقة الأفضل للحياه ، وبدلاً من ذلك يجب أن يحترم المجتمع العادل حرية كل شخص فى أن يختار مفهومه الخاص للحياة الصالحة ، لذلك يمكن القول بأن النظريات القديمة للعدل تبدأ بالفضيلة بينما النظريات الحديثة تبدأ بالحرية .(Michael Sandel, 2009 , p 9).

لكن بناء العدالة على أساس أسبقية الواجب وإلغاء فكرة الحق كما دعت إلى ذلك الفلسفة الوضعية قد يكون ذريعة لتبرير الظلم والاستغلال كما أن هذا منافي للطبيعة البشرية لأن الواجب الذي يؤديه الفرد ينتظر منه دوماً مقابلا عكس ما ادعاه كانط من أن الواجب غاية في ذاته بالإضافة إلى هذا فلا يوجد في تاريخ التشريعات قانوناً يبنى على فرض الواجبات على الأفراد دون أن يقر لهم حقوقاً، ولهذا فلا يمكن واقعياً تقبل عدالة تغيب فيها حقوق الناس .إن العدالة الحقيقية لا تبنى على الحقوق لوحدها ولا على أساس الواجبات لوحدها بل إنها تقوم على فكرة التوازن بين الحق والواجب فعدم قيام الفرد بواجبه لا يتيح له المطالبة بحقوقه

ومنه فلا يسمح لمن لا يقوم بواجباته أن يحصل على حقوقه كما أنه من جهة اخرى لا يمكن مطالبة أي كائن بواجباته إذا لم تمنح له حقوقه ومن هنا يبدو الارتباط والتلازم بين فكرتي الحق والواجب.

نجد أن كانط يرفض النفعية ليس فقط على أنها أساس للأخلاقية الشخصية ، ولكن أيضاً على أساس القانون ، وكما يرى أن الدستور العادل يهدف إلى انسجام كل حرية فردية مع كل شخص أخر ، ليس لدينا سبب نفعله مع (التعددية المفرطة) التى يجب أن تكون بها تدخلاً طفيفاً مع حتمية الحقوق الإنسانية. (Michael Sandel, 2009 , p 9) . إن الفلسفة الكانطية تشكل منذ بدايتها فلسفة الحرية ، هذه الكلمة التي تعين من نظرتنا إلى النواحي الثلاث) أخلاقية ، سياسية ، ميتافيزيقية . (إن الفعل الأخلاقي يجب أن يصدر عن إرادتنا و كياننا الداخلي ، لذلك فالأخلاق تستلزم بالضرورة الحرية ، و نود دائماً أن يكون الفعل الإنساني مثلاً لكياننا الداخلي ، هذا الكيان الذي لا يخرج إلا لذاته. (Julien Benda 2002, p 4) . لذا" يحتل تصور كانط عن الحرية موقعاً جوهرياً فى نظريته عن العدالة . لهذا من أجل فهم تلك النظرية من المهم الانتباه إلى أن كانط لا يؤيد الفكرة الشائعة عن الحرية بأنها عدم وجود قيود على تصرفات المرء. بدل ذلك هو يعرف الحرية أنها عدم الخضوع إلى اى قوانين عدا تلك القوانين التى يضعها الإنسان لنفسه سواء وحده أو بالتعاون مع الآخرين . برأى كانط.لا يعنى هذا أن يكون المرء حراً ، عدم وجود اى قيود على تصرفاته ، ولكن أن يكون المرء بمنأى عن القيود التى تفرضها إرادات الآخرين الاعتباطية.(ديفيد جونستون ، ٢٠١٢ ، ص ١٨٥-١٨٤)

وهكذا يرى كانط أن الأساس الصحيح للتفكير فى الأخلاق والعدالة هو (الحرية Freedom) وليس السعادة ، وعلى الرغم من أن وجهة نظر كانط بأننا ، لا نستطيع إثبات ولا الحصول على معرفة مؤكدة بأن البشر يمتلكون حرية الإرادة ، ولكن ليس بإمكاننا إثبات أن الأخلاق لها معنى إلا إذا كان البشر أحراراً. على هذا الأساس يمكننا " الإفتراض" عقلياً أن البشر أحرار ، كذلك بناءً على هذه الفرضية يمكننا ممارسة الاستدلال

العقلى بشكل مكثف للتعرف على فحوى الأخلاق والعدالة بـ'إمكاننا من خلال هذا الاستدلال اكتشاف " قوانين الحرية " كما يسميها كانط ، وهى القوانين التى تحدد لنا ما الذى ينبغى أن نفعله وما هى واجباتنا ، مقارنة بـ " نواميس الطبيعة " التى توضح لنا فحسب ما الذى يجرى فعلاً فى العالم ، يقودنا هذا النمط من التفكير إلى معرفة ما يسمى " مذهب الواجبات ".(ديفيد جونستون ، ص ١٨٣).

وكما يرى برلين فإنه كما قيل لنا أن المنهج الوحيد لبلوغ الحرية يكون باستعمال العقل الناقد إدراك ما هو ضرورى وما هو عارض...فنحن مستعبدون من قبل الطغاة – مؤسسات أو معتقدات أو اضطرابات عصبية ولا نستطيع إزالتها إلا من خلال تحليلها وفهمها ...إن المعرفة تحررنا ليس من خلال توفيرها لنا عدداً مفتوحاً من الاحتمالات التي نستطيع الاختيار من بينها وحسب ، بل ايضاً من خلال صيانتها لنا من إحباط محاولة المستحيل". (أشعيا برلين، اربع مقالات في الحرية ، ص ٣٠٧-٣١١) .

يرى كانط أن ما يجعل التصرف قيماً من الناحية الأخلاقية ليس العواقب أو النتائج الناجمة عنه وإنما الدافع الذى يقف وراءه ونوعية الإرادة والنية التى انطلق التصرف منها ، ما يهم هو الدافع ويجب أن يكون الدافع من نوع معين . إذاً تتوقف القيمة الأخلاقية لأى تصرف على الدافع الذى حدث التصرف من أجله والمهم هنا أن يقوم الشخص بالأمر الصحيح للسبب الصحيح يقول كانط " لا تعتبر النية الحسنة أمراً جيداً بسبب الآثار أو النتائج التى تحققها ، بل إنها أمر جيد بحد ذاتها حتى ولو لم تحقق النية الحسنة شيئاً بعد بذل أقصى الجهد ، تبقى تشع كجوهرة بحد ذاتها ، كشئ يملك قيمته بحد ذاته ".(Michael Sandel, 2009, p 111)

يؤسس كانط نظريته الأخلاقية ككل ، ومن ذلك نظريته فى العدالة على فرضية أن الإنسان إذا نظرنا إليه كنومنيه إنسانية يتمتع بالحرية . يقول كانط استنتاجاً من تلك الفرضية إننا نستطيع التوصل إلى مبدأ

من مبادئ الأخلاق السامية ، وهو ما يسميه مبدأ الحتمية المطلقة (Categorical Imperative) . تتخذ الحتمية المطلقة بالتأكيد صيغة " حتمية " بمعنى انها عبارة عن أمر ، ومن الناحية العملية فهى نظام يحدد للناس ما يمكنهم وما لا يمكنهم (ما ينبغى وما لا ينبغى) أن يفعلوه وهى " مطلقة" بمعنى انها تشمل أى إنسان (فى الواقع ، هى تشمل أى كائن يتميز بالحرية والعقل) أياً كانت الطموحات ، والنوايا أو الأهداف لدى الإنسان .(ديفيد جونستون ، ص ١٨٥) ، ويعترف كانط وهكذا فإن مفهوم الذات من حيث هى سابقة على موضوعاتها ومستقلة عنها يوفر لنا اساساً ، عكس الأسس التجريبية ليس فى حاجة إلى غائية أو سايكولوجيا ، مما يجعله متمماً لنظرية أخلاق الواجب وكما أن الحق سابق على الخير فإن الذات سابقة على غاياتها ، وبالنسبة لكانط هاتان الأسبقيتان المتوازيتنان تبينان بطريقة نهائية كل الأسباب التى ادت إلى حالات الخلط لدى الفلاسفة فى مجال المبدأ الأسمى للأخلاق ، هذا الخلط مرده إلى بحثهم عن موضوع الإرادة من اجل وضعه اساساً للقانون " غير أن ذلك كما يضيف كانط كان من شأنه أن يقضى حتماً إلى جعل مبادئهم الأولى مشوبة بفقدان الإرادة.(مايكل ساندل ،٢٠٠٩، ص ٤٤) .

ووفقا لرأى كانط ، فإن المجتمع الذى يسود فيه العدل هو الذى يحترم أفراده على نحو متبادل بعضهم حقوق البعض وذلك بالحرص على عدم انتهاكها . على غرار هيوم ومن تبعه فقد دافع كانط بضراوه عن حق الملكية الخاصة . كان يعترف بأن الناس يحصلون على الملكية لأنهم يتوقعون أنها نافعة لهم . لكن لا تستند مناقشة كانط لشرعية الملكية الخاصة إلى مجرد الإدعاء أن مؤسسة الملكية الخاصة نافعة . بالنسبة إلى كانط فذلك الحق فى الملكية يستند إلى الحرية الكامنة فى نفوس البشر إذا نظرنا اليها كنومنية انسانية ، إن الفرضية الأساسية التى تقوم عليها اى نظرية أخلاقية ، ولا يكون للأخلاق من وجهة نظر كانط اى معنى من دونها ، هى أن البشر يتمتعون بحرية الإرادة . وإذا قلنا إن البشر لديهم حرية الإرادة فذلك يعنى أن قراراتنا وأفعالنا ليست ناجمة حصرياً

وبشكل ثابت عن ميول ورغبات تجريبية . بل يعنى ذلك اننا بطبيعتنا قادرون على إخضاع هذه الأفعال لإرادتنا ، وبما يتلائم مع قوانين الحرية . تماماً مثلما نحن قادرون على أن نخضع أفعالنا لإرادتنا ، فنحن قادرون أيضاً على فرض إرادتنا على الأشياء . إن الحق فى الملكية الخاصة تبرره قدرة البشر على فرض إرادتهم على الأشياء.(ديفيد جونستون ، مرجع سابق ص ١٩٢-١٩٣) .

لذا يحاول كانط Kant ان يؤطر العدالة في إطار معياري أخلاقي. لأن العدالة ـ في نظره ـ قيمة أخلاقية ترتبط بثلاثة معايير أخلاقية هي : الحرية، والكرامة، والواجب. فالإنسان موجود حر يملك كرامة تفوق كل سعر، ويعمل كذلك بمقتضى الواجب الأخلاقي الذي يتطلب من الفرد أن يعمل كما لو كان أسوة لغيره من الأفراد، وأن يسلك كما لو كان مشرعاً وفرداً، وأن يتعامل مع الآخرين من خلال احترام متبادل يمليه عليه احترامه لنفسه. لا يمكن للعدالة أن تتجسد ـ إذن ـ إلا من خلال إعمال عقل أخلاقي عملي، يسمو به الإنسان فوق كينونته الطبيعية. وأياً كانت نقاط الضعف فى انتقادات كانط لأفكار العدالة التى تستند إلى المنفعة ، فإن مجال الاهتمام الحقيقى فى عمله يكمن فى البديل الذى طرحه عن تلك الأفكار . يرى كانط أن الأساس الصحيح للتفكير فى الأخلاق والعدالة هو الحرية (Freedom) وليس السعادة(مايكل ساندل ،٢٠٠٩، ص ٤٥).

ولكى تكون الأولية للعدالة عندنا كبشر ، لا بد من وجود أمور تخصنا حقيقة، يحب علينا أن نكون مخلوقات من نوع معين، متصلة بالظروف البشرية بشكل من الأشكال ، وها يجب علينا ، على وجه الخصوص ، هو الوقوف أمام ظروفنا دائماً على مسافة ما ، مشروطين حقيقة ، لكن جزءاً منا يبقى سابقاً على أى شروط ، تلك هى الطريقة الوحيدة التى تسمح لنا برؤية أنفسنا كذوات وموضوعات للتجربة فى الوقت نفسه أى كفاعلين لا كمجرد أدوات للأغراض التى قد ننشدها.(مايكل ساندل ،٢٠٠٩، ص ٤٩)

غير ان اولية العدالة بمعناها الأخلاقى وحده يصعب فيها تمييز هذه الليبرالية من صيغ ليبرالية اخرى معروفة لدينا ، فقد اعتبر جون ستيوارت مل العدالة " اهم جزء واكثره قدسية وإلزاماً على الإطلاق فى الأخلاق كلها ، بينما ذهب جون لوك إلى أن حقوق الإنسان الطبيعية هى اقوى من ان يبطلها اى نظام سياسى مهما كان . غير انه لم يكن اى من هذين المفكرين ليبرالياً بمفهوم اخلاق الواجب بالمعنى العميق الذى يهمنا هنا ، لأن هذه الأخلاق وبهذا المعنى ، لا تهتم بالقيم الأخلاقية فقط وإنما باساس هذه القيم ايضاً اى انها لا تُعنى بتقدير قيمة القانون الأخلاقى فحسب ، بل بسبل اشتقاقه كذلك ، اى (بالأرضية المحددة) كما قد يقول كانط(مايكل ساندل ،٢٠٠٩، ص ٣٧).

من هذا المنطلق فإنه تبعاً لساندل لا تشير أولية العدالة إلى اولوية اخلاقية فقط بل ايضاً إلى صيغة تبريرية مفضلة بحيث لا تكون اولوية الحق على الخير مجرد اسبقية للأول على الثانى ، وإنما ايضاً بمعنى ان مبادئ الحق مشتقة بصورة مستقلة عن الخير ، معنى ذلك ان مبادئ العدالة ، عكس الأوامر والنواهى العملية الأخرى ،تجد تبريرها على نحو يجعلها غير مرهونة بأى نظرة معينة للخير.(مايكل ساندل ، ص ٣٧) .

وهكذا نستطيع ان نرى بوضوح اكبر مما يتمثل فيه زعم اولية العدالة على صعيد اخلاق الواجب . إن أولوية الحق حسب كانط " هى ذات طابع اخلاقى و تاسيسى معاً ، إنها مستفاده من مفهوم الذات من حيث كونها سابقة على غاياتها . يعتبر هذا المفهوم ضرورياً لفهم ذواتنا ككائنات مستقلة حرة فى الإختيار . إن المجتمع سيكون احسن تنظيماً عندما تحكمه مبادئ لا تفترض اى تصور بعينه للخير . ليس بوسع اى صيغة اخرى ضمان احترام الأشخاص بوصفهم كائنات قادرة على الاختيار الحر ، اى صيغة لا تعاملهم كموضوعات بل كذوات وكغايات فى حد ذاتها..(مايكل ساندل ،٢٠٠٩، ص ٤٧-٤٨)

ورغم الصعوبات والمصطلحات الغامضة فى كثير من الأحيان التى نجدها عند المفكرين والفلاسفة وخاصة المفاهيم الكانطية التى تبدو غاية فى الصعوبة إلا اننا نجد "رولز يذكر أن العيب فى التصور الكانطى هو غموضه وطابعه الاعتباطى ، لأننا لا نرى كيف يمكن أن تكون هناك ذات مجردة بوسعها أن تنتج من غير اعتباط ، مبادئ عادلة محددة ، أو كيف يمكن لهذه الذات أن تتجسد فى كائنات بشرية فعلية فى عالمنا الحسى ، إن الميتافيزيقا المثالية ، بصرف النظر عن ميزاتها الأخلاقية والسياسية ، تترك الكثير لما هو مفارق ، أما القول بعالم نومينى فإنه لن يكسب العدالة أوليتها إلا بنكران واقعها البشرى.(مايكل ساندل ٢٠٠٩، ، ص ٥٤) .

ويعد رولز احد الفلاسفة السياسيين القلائل الذين فتحوا نقاشاً سياسياً واسعاً في الولايات المتحدة الأمريكية بين الليبرالية اليسارية المناهضة للفوارق وما تمثله من مخاطر على التماسك الاجتماعي والتوافق السياسي، وبين النيوليبرالية(Neoliberalism) المناهضة للعدالة التوزيعية(Justice Distribution) وما تمثله من مخاطر على الحريات الفردية. وقد تغذى هذا النقاش فضلا عن ذلك مما أفرزته الحركات من أجل الحقوق المدنية من مطالب مساواتية في الولايات المتحدة الأمريكية نهاية الستينات وبداية السبعينات كما تمخضت هذه المناقشات والمُطارحَات السياسية عن إعادة التفكير في دور الدولة الليبرالية، وبرزت أسئلة حول حيادها، وانخراطها في معمعة المطالب الاجتماعية. فنظرية العدالة تلتقى فيه عدّة أطياف فكرية قادمة من آفاق فلسفية رحبة أنجلوساكسونية وقارية على حد سواء. استقى رولز مفهوم العدالة التوزيعية من أرسطو وإن كان قد افرغها من حمولتها الأخلاقية، وأخذ من كانط مفاهيم الاستقلالية والكونية والاستعمال العمومي للعقل واستلهم رولز كانطية بدون ذات متعالية على حد تعبير بول ريكور، واستفاد من نظرية التعاقد عند روسو وإن كان قد اعتبر نظرية العدالة على قدر كبير من التجريد. وأخيرا استلهم من النفعية والبراجماتية الأنجلوسكسونية.(Tan, Kok-Chork 2004, p 13) ربما

يؤكد هذا على عمق وتنوع وتأثير فلسفة رولز وتأثرها بمصادر متنوعة دمم بها افكاره ووجهة نظره وعمق بها اراءه حتى وصلت إلى هذه المكانة من الذيوع والانتشار .

كما انتقد كانط المذهب النفعى فى موقفه حيث يعتمد مبدا الحريات الرئيسية المتساوية ، الحقوق الرئيسية كحرية التعبير وحرية التجمع وحرية الاعتقاد الدينى يرى رولز " ان النفعية تخطئ عندما تسئ او على الأقل عندما لا تقيم وزناً للاختلافات بين الأشخاص ...وهذا ما سندركه عندما نكون فى موقعنا خلف ستار الجهل ولذلك سنرفض مبدا النفعية ، لن نرضى بأن نقايض حقوقنا وحرياتنا الأساسية مقابل اى من المزايا الاقتصادية(Michael Sandel, 2009, p143) . إن الإشكال الجوهري الذي يسعى رولز إلى معالجته هو بأي معنى تعطى الأولوية إلى قيمة العدالة كأساس لجميع القيم الأخلاقية والسياسية الأخرى ؟ وهذا الإشكال، يطرح صعوبات من طراز إبستمولوجي وكما يرى ساندل. أهم هذه الصعوبات تتمثل في الإحراج التالي: إذا كانت العدالة هي من بين القيم الأخرى في المجتمع فمن اين اتتها هذه الأولوية؟ كيف تكون لها صلاحية أعلى من هذه القيم المنتشرة في المجتمع ؟ كيف يمكن والحالة هذه أن تقيم وجهة نظر نقدية لهذه القيم ؟ هل ينبغي للعدالة أن تكون فوق هذه القيم كي تقيم لنفسها هذه النظرة النقدية، ويكون معيار حكمها على هذه القيم خارجها، وكأنها بنية قبلية سابقة على هذه القيم، فتشترط العدالة الوجود الضروري والكلي لهذه القيم كما تشترط عند كانط قيام معرفة ضرورية وكلية بالموضوعات الخارجية ؟ إن هذا الإحراج مرتبط بالكيفية التي يمكن بها لقيمة ما أن تحكم على القيم الأخرى؟ وإن شئت قلت: إنه مرتبط بالإشكال المتعلق بالتمييز بين معيار الحكم وموضوع الحكم، يعني إشكال يتعلق بالسعي إلى ردم الهوة وتقليص المسافة التي تفصل بين المعيار والموضوع، وهو حقاً إشكال إبستمولوجي بامتياز قبل أن يكون إشكالاً اخلاقياً او سياسياً.

إن رولز مثل كانط يسعى "إلى الكشف عن أن العدالة اول فضيلة اجتماعية، وانه بفعلها يتم تقييم المؤسسات والتحولات الاجتماعية المختلفة، وانه بفعلها يمكن المصالحة بين مختلف القيم المتنازعة فيما بينها (Louis-Philippe Hodgson, 2010, pp791-819) . .إن هذه الأولوية المعطاة للعدالة آتية في جزء منها من النقد الذي وجهه رولز إلى النزعة النفعية الكلاسيكية التي تمنح للمنفعة القيمة الأولى. والحال انه إن كانت المنفعة أكثر ارتباطاً بالفرد، فإن العدالة تراعي كثرة البشر واندماجهم، واحترامهم المتبادل فيما بينهم، وإلا تم انتهاك هذا الاحترام إذا ما اعتبرنا المنفعة هي الأولى. كما أن هذه الأولوية آتية من كون جون رولز ليبرالي غير نفعي، إنه ليبرالي يقيم نزعته هذه على اخلاقيات الواجب المستفادة من كانط. إن اخلاقيات الواجب التي فصل كانط القول فيها هي ضد الميول واخلاق اللذة والسعادة. فأخلاق الواجب غير إمبريقية. ومفاهيمها تقوم على قوانين الإرادة وعلى مبادئ العقل العملي. غير أن رولز لم يكن هدفه إنقاذ مبادئ العقل الخالص ؛وإنما كان، وهو تحت تاثير اخلاقيات الواجب، إبعاد الميول والمنافع الشخصية عند تأسيس مبادئ العدالة، وهذا هو ما حدث عنده في فرضية الوضع الأصلي (Original Position) وفكرته المتعلقة بحجاب (ستار) الجهالة (Veil of Ignorance) (**). فلا يمكن لأحد أن يحصل على ما يريد بناءً على ميوله، لأن وجود الآخرين يحول دون ذلك. غير أن أمارتيا سن(Amartya Sen) (١٩٣٣-٩٩) يوجه النقد إلى رولز في نظرية العدالة، يتمثل في كون أن هذا الأخير اعتبر فرضية الوضع الأصلي هي الفرضية الوحيدة التي يمكن أن نستدل بناءً عليها على قيام مؤسسات عادلة، وأنها النمط الوحيد الذي يسمح بالاستدلال المحايد القادر على تحقيق مبدأ الإنصاف. وهذا ما يجعل من نظرية العدالة كإنصاف أن تكون ترانسندنتالية في نظر سن، لأنه كيف تسمح الكثرة في مسارات العدالة بأن تختزل في مبدأ واحد أو اختيار واحد هو اختيار العدالة ، وبحسب سن لا يوجد شيء اسمه "عدالة "مجردة بقدر ما توجد عدالة افضل من عدالة أخرى أو أسوأ من عدالة اخرى .النظرة المقارنة بحسب سن أكثر

واقعية واكثر عملية في عالم نعلم أن حالة العدالة بمعناها المثالي متعذّرة. في مقدمة الكتاب يقول سن "إن هدف نظريته هو توضيح كيف يمكن التقدم في مواجهة الأسئلة المتعلقة بتطوير العدالة وإزالة الظلم بدلاً من تقديم قرارات متعلقة بطبيعة العدالة الكاملة(عبدالله المطيرى، ١٦/١/٢٠١٣) ."

كان توجّه رولز بالمجمل توجّهاً يعتمد على الأخلاق؛ فقد انطلق من الدولة كمجتمع من الأفراد الأحرار المتساوين المنخرطين في تعاون اجتماعي. والعدالة في حالتهم هي الإنصاف في توزيع المنافع في ما بينهم، وهي عدالة متعلقة بالبنية السياسية الأساسية للدولة. والشرط لهذا كله هو افتراض أن الأشخاص الأحرار يتمتعون بملكتين اخلاقيتين :الأولى هي "الحس بالعدالة: وهي القدرة على التطبيق والعمل انطلاقاً من مبادئ العدالة السياسية التي تعيّن الشروط المنصفة للتعاون الاجتماعي"... والثانية هي القدرة على تكوين مفهوم للخير وحيازته، بحيث يمكن مراجعته ومتابعته كمجموعة من الغايات النهائية والمقاصد التي تحدد مفهوم الشخص لما هو قيم في الحياة.(جون رولز، ٢٠٠٩ ، ص ١١٢).

لكن كما تشير الآداب الفلسفية نظرية رولز تعاني من مشكلة تواجه معظم النظريات الاشتراكية أو شبه الاشتراكية الا وهي المشكلة التالية: إذا كانت المؤسسات لا بد أن تبنَى بحيث يستفيد منها الفقراء والأقل حظاً في المجتمع، فهذا يتضمن خرق حرية تصرف الأغنياء بما يملكون. فمؤسسات الأغنياء لا بد أن تتوجه لخدمة طبقة الفقراء والأتعس حظاً، وبذلك يتم تقييد حرية تصرف أصحاب المؤسسات في ما يملكون. فقد يرغبون في خدمة طبقات أخرى كالطبقة الوسطى أو طبقتهم بالذات، وقد يرغبون في خدمة العلوم المجردة التي لا نستفيد منها اليوم عملياً كتطوير الأبحاث في نظرية الأوتار العلمية أو الرياضيات المجردة. هكذا تخرق نظرية رولز حقاً اساسياً الا وهو حرية تصرف الفرد بما يملك.(حسن عجمى، ٥/١٠/٢٠١٠) .

ولكن هل العدالة التي يدعو إليها رولز هي عدالة نسبية ولا تهدف إطلاقاً إلى المساواة الكاملة في الدخول والمستوى بين جميع المواطنين. هذا شيء مستحيل، بل وغير مرغوب ابداً. وبالتالى نجد ان رولز ينطلق من ثلاثة مبادئ ممكنة يقع بها ضبط توزيع المنافع الاجتماعية والاقتصادية أو تقدير قيمتها هذه المبادئ هى :١- الحرية الطبيعية على غرار (نظرية الاستحقاق) عند نوزيك ٢- المساواة الليبرالية (الشبيهة بمعيار الاستحقاق)، ٣- المساواة الديمقراطيه (وهى قائمة على مبدا الفرق)(٥)

أما فكرة " الوضع الأصلى " فهى فكرة جوهريه لفهم فلسفته ، إنه يطلب منا أن نتخيل موقفاً تجتمع فيه مجموعه من الأفراد للإتفاق على البنية الأساسية لمجتمع يوشكوا أن يصبحوا مواطنين فيه . ولكى تكون اختياراتهم – المبادئ التى تحكم تعاقدهم على بنية المجتمع – اختيارات محايدة ، يستحدث رولز ما يسميه ستار الجهالة ،هذه المسلمة التى تنطلق من أن الأطراف لا تحوز اى معرفة بخصوص مكانتها فى المجتمع ، ولا عرقها أو جنسها ، أو طبقتها أو ثروتها أو حظها ، أو ذكائها او قوتها...أو اى صفة أو قدرة اخرى . إنها لا تعرف حتى تصوراتها للخير أو قيمها أو أهدافها أو غاياتها فى الحياة . انها تعرف ان لها فعلاً مثل هذه التصورات ، وتعتبرها مهما كانت اهلاً للنهوض بها ، لكن عليها مع ذلك أن تختار مبادئ العدالة . وهى تجهلها مؤقتاً.(- مايكل ساندل ،٢٠٠٩، ص ، ٧١) . . ويذهب ساندل إلى ان الغرض من هذا الشرط هو الحيلولة دون خضوع اختيار المبادئ لتأثير الطابع العرضى فى الظروف الطبيعية والاجتماعية ، ليس هذا فقط بل يؤكد ساندل على حمايتها من جميع الاعتبارات التى لا تعنينا من الناحية الأخلاقية " ستار الجهل هو الذى يضمن اختيار مبادئ العدالة من نطق المساواة والانصاف وبما ان اطراف العقد غير متمايزه على اساس الاختلاف فى المصالح فسيكون من شان ستار الجهل ايضاً ضمان عدم صفة الإجماع للإتفاق الحاصل فى البداية.(مايكل ساندل،٢٠٠٩ ، ص ، ٧١) .

ولتجاوز الصعوبات التى قابلها رولز مع الآحتفاظ بأولوية الحق كما ذهب ساندل نجد أن رولز " حاول إعادة صياغة فكرة مملكة الغايات كى تتكيف مع التفسير التجريبى لظروف العدالة ، لكن مع حذف الاختلافات العرضية بين الاشخاص التى يمكن أن تسود هذا التفسير .يقول رولز " وصف الوضع الأصلى يفسر وجهة نظر أنوات عالم المقولات ويوضح كي تكون الكائنات العاقلة حرة ومتساوية . طبيعتنا بوصفنا كائنات من هذا النوع تظهر عندما ننتصر ، و المبادئ التى نختارها عندما تنعكس هذه الطبيعة فى الشروط المحددة للإختيار . وهكذا يظهر الناس حريتهم واستقلالهم عن الأراضى المتصلة بالطبيعة والمجتمع ، من خلال التصرف بحسب ما يقرون به فى الوضع الأصلى . إذن تمثل الشروط المفترضة فى الوضع الأصلى عند رولز ما تمثله مفاهيم العقل النظرى الخالص فى نظرية كانط الأخلاقية (إنها أى هذه المفاهيم) ليست مثل تلك الدعامات التى عادة ما توضع وراء مبنى متداع تم تشييده على جناح السرعة بل هى عباره عن أجزاء حقيقية يتضح بفضلها تماسك النظام .(مايكل ساندل ، ص ، ١٠٤)

وكما أوضح ساندل أن رولز فى كتابه كله منشغلاً أساساً بالنظرية الأخلاقية . ولما كانت هدفه هو انتاج نظرية فى العدالة ، فقد انصب معظم اهتمامه على تقديم الحجج التى تسمح بالانتقال من الوضع الأصلى إلى مبادئ العدالة ، وكذا على وصف للوضع الأصلى قادر على استباق المتطلبات التى تقتضيها العدالة كما يلزم ، فهو كما نرى أقل اهتماماً بمواصلة الحجة فى الاتجاه المعاكس ، ومن ثم أقل وضوحاً حول ما يمكن أن يوجد هناك . هذا ربما ما يفسر جزئياً الوضوح الأكبر الذى يتسم به فى تناوله لقاعدة حدسنا الأخلاقى مقارنة بتناوله حدسنا " الوصفى " ووضعه أى ما يجعل هذا الحدس معقولاً أو غير معقول ، ضعيفاً أو قوياً ، وما إلى ذلك فإذا كانت هذه النظرة التى اقترحها صحيحة ، فإن المعيار المستقل ، وإن كان مؤقتاً والمستعمل فى تحديد معقولية افتراضاتنا الوصفية يكون ناتجاً ، لا عن قواعد علم النفس أو علم

الاجتماع التجريبيين ، وإنما عن طبيعة الذات الأخلاقية كما نفهمها ، اى عن الفهم الذى لدينا عن الكيفية التى تتشكل بها ذواتنا.(مايكل ساندل، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٣) .

يرى سن أن رولز قد خفف فى كتاباته الأخيرة ولطف إلى حد بعيد زعمه الأول بظهور مجموعه فريده من مبادئ العدالة فى الوضع الأصلى (الذى شرحه ودافع عنه فى كتاب نظرية فى العدالة) بالفعل ففى كتابه العدالة بصفتها إنصافاً (Justice As A Fairness) يقول رولز ثمة ما لانهاية له من الاعتبارات التى يمكن أن ينشد إليها المرء فى الوضع الأصلى ولكل مفهوم بديل للعدالة اعتبارات تؤيده وأخرى تدحضه كما أن توازن الأسباب نفسه يقوم على التمييز ، وإن كان هذا يُمده الفكر ويرشده . وعندما يمضى رولز إلى التسليم بأن لا سبيل إلى بلوغ المثالى تماماً ، فإنه يشير بذلك إلى نظريته المثالية فى العدالة بصفتها إنصافاً . لكن ليس هناك ما يحتم أن يكون فى نظرية ما للعدالة اى شئ (لامثالى) جداً يفسح فى المجال للخلاف أن يقيم والمعارضه ان تستديم حول بعض المسائل ، مع التركيز على كثير من النتائج الجامدة التى يمكن أن تتمخض اضطراراً عن الاتفاق العقلانى على متطلبات العدالة.(امارتيا سن، ٢٠١٠ ، ص١٠٧-١٠٨) .

لقد صارت نظرية العدالة، بفضل جون رولز، على ما هي عليه اليوم في الفلسفة السياسية والأخلاقية كما يقول أمارتيا سن Amartya Sen في كتابه "فكرة العدالة"، ومعه قامت العدالة علىٰ مقتضيات مبدا الإنصاف، وليس على مقتضيات المنفعة وحدها، إذ تم تصور الإنصاف، في هذه النظرية كما لو كان أساساً قبلياً لكل تفكير في العدالة والحرية والمساواة، وتوزيع الثروات والخيرات الاقتصادية والاجتماعية،... الخ .يتجه كتاب نظرية العدالة من البحث النظري في العدالة إلى تحققها في المؤسسات الاجتماعية، وذلك ضمن البنية الأساسية للمجتمع (...)

فإذا كانت الفلسفة الليبرالية قد لجأت إلى المقاربة الميتافيزيقية في تناولها لموضوعاتها، وانطلقت من تصور معين للطبيعة الإنسانية، ثم استنبطت منه جملة من المبادئ والقيم والمثل العليا التي ينبغي الالتزام بها لتحقيق السعادة في هذا العالم والخلاص في العالم الأخروي، فإن رولز اختار مقاربة سياسية تقوم على ما يسميه مبدأ تعليق الشرط الإبستمولوجي. يقضي هذا المبدأ بضرورة إتخاذ موقف الحياد إزاء القضايا المتعلقة بالطبيعة الإنسانية، والإمساك عن ادعاء الحقيقة فيما يتعلق بأسس النظام الديمقراطي ومبادئ العدالة. وعلى هذا أصبحت الفلسفة السياسية عنده تسعى إلى بيان طبيعة النظم الاجتماعية الحديثة بغض النظر عما إذا كانت المبادئ التي تقوم عليها منسجمة مع معايير الحقيقة الفلسفية أو الميتافيزيقية. ومعنى ذلك أن نظرية الليبرالية السياسية كما يتصورها رولز لا تنطلق من أي تصور فلسفي لحقيقة الواقع والطبيعة الإنسانية، ولا تحتاج بالتالي إلى أي مبرر إبستمولوجي لدعم المصادرات الأساسية التي يتأسس عليها النظام الديمقراطي العادل. وذهب رولز في تصوره لليبرالية السياسية إلى حد إقامة نوع من التفرقة بين النظرية السياسية وفلسفة الأخلاق، وهو ما عبر عنه بقوله: "إن القضايا المتعلقة بالعدالة الأساسية يمكن دعمها إلى أقصى حد ممكن استناداً إلى القيم السياسية وحدها.(جون رولز ، الليبرالية السياسية). ؛ وهذا ما يميز موقفه من الأنظمة الليبرالية عن باقي المواقف التي تندرج ضمن الفلسفة الليبرالية .

ويذهب ساندل على التأكيد على أن ما هو محل اختلاف بين الليبرالية عند رولز وبين ما يذهب إلْيه هو فى كتاب (الليبرالية وحدود العدالة) لا يتعلق بمعرفة ما إذا كانت الحقوق مهمة ، وإنما بإمكانية تحديد هذه الحقوق وتبريرها على نحو لا ينطلق من تصور معين مسبق للحياة الخيرة" إن ما لا نتفق فيه لا يخص معرفة ما إذا كانت المطالبة الفردية والجماعاتية ينبغى أن يعترف بها بوزن أكبر ، وإنما فى قدرة مبادئ العدالة التى تحكم البنية القاعدية للمجتمع على أن تكون محايدة

بالنظر إلى القناعات الأخلاقية والدينية التى يتبناها أفراد هذا المجتمع .(مايكل ساندل ، ص ٢١). باتت الليبرالية إذن تركزُ في منظورها من العدالة على نصيب الفرد من الحقوق والواجبات. فالعدالة الليبرالية تعمل على تنظيم حقوق الفرد من خلال إلزامِ الجميع باحترامها ومراعاة عدم تداخل بعضها في البعض الآخر، كذلك تجنّب تعدّي الأفراد على حقوق وحريات بعضهم البعض. لأنّ هذه الحقوق والحريات تجسد نصيب الفرد من اجمالي المحصلات النهائية والناجمة أساساً عن عملية توزيع المنافع والاعباء. وهي بالتالي تتسق مع اسهامات الفرد في أنشطة الحياة الاجتماعية عموماً.

اما الليبرالية عند ساندل فهى تلك اللغة السائدة فى الفلسفة الأخلاقية والقانونية والسياسية فى عصرنا أى ليبرالية تؤدى فيها افكار العدالة والإنصاف والحقوق الفردية دوراً مركزياً ، وهى مدينه لكانط (Immanuel Kant 1724 -١٨٠٤) فى معظم اسسها الفلسفية وتؤكد من حيث هى اخلاق ، اولية الحق على الخير ، وتتجلى كمعارضه للتصورات النفعية . لذا فإن احسن وصف لها كما ذهب ساندل " ليبرالية أخلاق الواجب Deontological Liberalism) . وعليه فإن ليبرالية اخلاق الواجب هى " اولاً وقبل كل شئ ، نظرية حول العدالة ، وهى بصورة اخص نظرية حول اولية العدالة فى المثل الأخلاقية والسياسية . إذن يمكن صياغة الأطروحة الأساسية لهذه الليبرالية حسب ساندل هكذا : لما كان المجتمع مؤلفاً من كثرة الأشخاص ، كل واحد منهم له اهدافه ومصالحه وتصوراته الخاصة بشأن الخير ، فأحسن طريقة لإدارة هذا المجتمع هى عندما يكون خاضعاً لمبادئ لا تفترض، من حيث هى كذلك اى تصور مسبق للخير ، ذلك أن ما يبرر هذه المبادئ الضابطة ليس كونها تضمن أكبر قدر من الخير العام ، اى لأنها تسعى الى تحقيق الخير ، بل لأنها مطابقة لمفهوم الحق الذى هو مقولة اخلاقية مسلم بها قبل الخير ، ومستقلة عنه .

ينطلق مايكل ساندل من النظر فى مدى صحة المقولة المفيده بأن المجتمع الليبرالى مجتمع يحرص على عدم إملاء أى طريقة معينة فى الحياة على أفراده. تاركاً لهم أكبر حرية ممكنة فى تحديد القيم التى يتبنوها والغايات التى يسعون إليها فى الحياة . غير أنه يعتبر هذه الليبرالية المعاصرة فرطت فى تفسيرها للجماعة . هذا هو السياق الذى يرد فيه مايكل ساندل على رولز عندما يقول " ما هو محل اختلاف بين الليبرالية عند رولز وما أذهب إليه فى كتابى لا يتعلق بمعرفة ما إذا كانت الحقوق مهمه ، وإنما بمدى إمكانية تحديد هذه الحقوق وتبريرها على نحو لا ينطلق من تصور معين مسبق للخير.(مايكل ساندل ،٢٠٠٩ ، ص ١٢) .

الخاتمة

لقد تميز ساندل بميزة أنه ابتعد عن التجريد بصورة كبيرة وحاول أن يقدم فلسفته ملامسة للواقع فكان محور فلسفته ومحور كتاباته تقدم مناقشة وانتقادات لرولز حيث أن رولز جمع بين نظرية الأخلاق الكانطية التي تقول باستقلالية الشخص، وتلك التي تقوم على فكرة العقد الاجتماعي حيث أعاد الروابط مع التراث الفلسفي للعقد الاجتماعي؛ حيث عمل رولز على الانطلاق من البحث عن العدالة في ممارستها كانصاف من خلال ما يسميه بمنهج الاختيار العقلاني يحاول رولز حسب ساندل إعادة صياغة النظرية الكانطية، ويسعى لتطوير التصور الكانطى للعدالة في اتجاه ما يجعله مقنعاً: يقتضي فصل قوة مذهب صاحبه ومضمونه عن خلفيته المتمثلة في المثالية المتعالية واعادة توليفها في سياق: "معايير تجريبية معقولة."

ويتساءل إذا استطاع رولز أن يطرح الشوائب الميتافيزيقية جانباً وأن يتوصل إلى سياسة ليبرالية خالية من أي حرج ميتافيزيقي، ويرى أن رولز لم يوفق في سعيه وأن ليبرالية أخلاق الواجب لا يمكن إنقاذها من الصعوبات التي لها علاقة بالذات عند كانط.

وفى النهاية وكما يرى ساندل فإذا كانت النظرية النفعية تاخذ بعين الاعتبار بصورة جادة تمايزنا كأفراد ، فإن العدالة كإنصاف تاخذ هي الأخري بعين الاعتبار ، وبصورة جادة طابعنا الجماعاتي . نظرتها (العدالة كإنصاف) إلي حدود الأنا من حيث هي سابقة ونهائية يجعلها تختصر طابعنا الجماعاتي في مظهر للخير وتختزل ها الخير إلي مجرد مصادفة وحاصل حاجات ورغبات مبهمة " لا قيمة لها من الناحية الأخلاقية"

وهكذا يجب أن تحتل العدالة كإنصاف مركز الصدارة في المجتمعات التي تحاول أن تكون مجتمعات عادلة تراعي حقوق مواطنيها وتعمل علي إزالة الفوارق الهائلة بين مواطنيها .

** - حجاب الجهالة او حجاب الجهل او ستار الجهل او ستار الجهالة : وهذا الحجاب يحجب عن اطراف التعاقد (الممثلينبالوضع الأصلي) كل ما يحتمل ان يؤثر عليهم، ويجردهم من الزمان والمكان، فليس لديهم ادنى معرفة بأصلهم العرقي او قدراتهم ومواهبهم ونوعهم، ومعتقداتهم الدينية او اللادينية وانتماءاتهم الاجتماعية والفكرية... اي حجب ادنى معلومات عن البشر "اطراف التعاقد" واوضاعهم قد تجعل الاختيارات منحازة، وهو متضمن في الوضع الأصلي.

*- مبدا الفرق The Difference Principle: كي يكون المجتمع منظمًا جيدًا، لابد من الأخذ في الاعتبار بهذا المبدا، فهذا المبدا سيكون إختيار عقلاني للممثلين في الموقف الأصلي. وتم تعريفه بكتاب الليبرالية السياسية على هذا النحو: ""يجب أن تحقق ظواهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية شرطين: أولهما يفيد ان اللامساواة يجب ان تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع في شروط مساواة منصفة بالفرص، وثانيهما يقتضي ان تكون ظواهر اللامساواة محققة اكبر مصلحة لأعضاء المجتمع الأقل مركزًا. وهذا المبدا يتبع ايضًا المبدا الأول للعدالة والذي يضمن حريات أساسية متساوية. وفي كتاب العدالة كإنصاف-إعادة صياغة تم وضع صفة إضافية مميزة هى: "ان مبدا الفرق لا يتطلب نمواً إقتصادياً مستمراً عبر الأجيال، للتصعيد اللامحدود لتوقعات الأقل انتفاعًا(تبعًا للدخل والثروة)؛ فذلك ليس مفهومًا معقولاً للعدالة." فما يتطلبه مبدا الفرق هو ان تكون الفروق في المدخول والثروة المكتسبين من إنتاج الناتج الاجتماعي، خلال فترة من الزمن ملائمة، بحيث إنه إذا

كانت التوقعات المشروعة للأكثر انتفاعا هى أقل، فإن توقعات الأقل انتفاعاً تكون هى ايضًا اقل".

*** -- انظر تفاصيل ذلك فى كتاب أمارتيا سن، فكرة العدالة، نقله إلى العربية مازن جندلي(بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠

قائمة مراجع البحث

المراجع العربية والمترجمة

١. ابراهيم مدكور ، المعجم الفلسفى ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١١٧
٢. امارتيا سن ، ، فكرة العدالة، نقله إلى العربية مازن جندلي)بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠، ص ١٠٧-١٠٨
٣. توفيق الطويل : الأخلاق ، نشأتها وتطورها ، دار النهضة العربية ، ط ٣ ، مصر ، ١٩٧٦ ، ص ٣
٤. تونى بينيت ، لورانس غروسبيرج ، ميجان موريس ، مفاتيح اصطلاحيه حديده ، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع ، ترجمة سعيد الغانمى ـ المنظمة العربية للترجمة - الطبعة الأولى – بيروت – ٢٠١٠
٥. جان جاك شوفالييه ، تاريخ الفكر السياسى ، من المدينة الدولة إلى الدولة القومية ، ترجمة وتحقيق ، محمد عرب صاصيلا المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٩٥بيروت
٦. جميل صليبا– المعجم الفلسفى، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ،الطبعة الأولى،١٩٧١ ، الجزء الاول
٧. جون رولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل؛ مراجعة ربيع شلهوب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩)
٨. ديفيد جونستون ، مختصر تاريخ العدالة ، ترجمة مصطْفى ناصر ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٣٧٨ ، بريل ٢٠١٢
٩. عبدالرحمن خليفه ، ايديولوجية الصراع السياسى – دراسة فى نظرية القوة – دار المعرفة الجامعية – الأسكندرية ١٩٩٩
١٠. محمد فتحى التريكى ، الفلسفة الشريدة ، مركز الإنماء القومى ، بيروت ، ١٩٩٢
١١. كانط : نقد ملكة الحكم ، ترجمة سعيد الغانمي ، ط ١ ، منشورات الجمل ، ٢٠٠٩

١٢. كانط ، تاسيس ميتافيزيقا الأخلاق " ترجمة وتقديم عبد الغفار مكاوي ، منشورات الجمل ١٩٦٣

١٣. ليو شتراوس ، جوزيف دى كروبسى ، تاريخ الفلسفة السياسية ، الجزء الثانى من لوك إلى هيدجر ، ترجمة محمود سيد أحمد – مراجعة إمام عبدالفتاح – المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة ٢٠٠٥

١٤. ماير توماس ، أودورفون هولت ، المجتمع المدنى والعدالة – ترجمة راندا النشار – رانده مدكور – عماد نخيله ، علا عادل عبدالجواد – الهيئة المصرية العامة للكتاب-القاهرة – ٢٠١٠

١٥. مايكل ساندل – الليبرالية وحدود العدالة ترجمة محمد هناد ، مراجعة الزبير عروس ، وعبدالرحمن بوقاف ، سلسلة (فلسفه)، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، ٢٠٠٩

١٦. مجيد خدورى ، مفهوم العدل فى الإسلام، ترجمة دار الحصاد ، سوريا – الطبعة الأولى ١٩٩٨

١٧. ملحم قربان – قضايا الفكر السياسى – العدالة – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٢

المراجع الأجنبية

1. Colin Farrelly, An Introduction to Contemporary Political Theory (London: Sage, 2004)
2. Galston, William Justice and the Human Good, Chicago: University of Chicago Press. (1980).
3. Irwin, Terence The Development of Ethics: A Historical and Critical Study. Volume III: From Kant to Rawls. Oxford: Oxford University Press, (2009). P43
4. Julien Benda , Immanuel Kant - : Rupa & Co. London(, 2002) p4
5. Louis-Philippe Hodgson, Kant on the Righto Freedom: A Defense, Ethics, Vol. 120, No. 4 (July 2010)
6. Michael Sandel , Justice: What's the Right Thing to Do?, Farrar, Straus and Giroux, (, 2009), first edition

7. Steven M..Delue, Political theory and civil society ,published in the United states of America by allen& Bacon , Longman 1997 .

8. Tan, Kok-Chork -Justice Without Borders: Cosmopolitanism, Nationalism, and Patriotism (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

٣- مقالات من الانترنت

١- حسن عجمى ، ديموقراطية الفقراء في مواجهة ديموقراطية الأغنياء.. والحرية في مواجهة المساواة مقاله منشوره بموقع مركز النور للثقافة والاعلام بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٥

http://www.alnoor.se/article.asp?id=١٢١٩.

2- Stanford Encyclopedia Of Philosophy (www.StanfordEncyclopedia .com .)

٣- عبدالله المطيرى ، العدالة كعمل يومي.. العدالة بين رولز وسن ، مقالة نشرت بجريدة الوطن اون لاين بتاريخ ٢٠١٣/١/١٦

4- http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=١٥١٦٥